

Distr.  
GENERAL

S/1994/525  
2 May 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا رسالة موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأغدو ممتنا لو تم تعميم نص هذه الرسالة وضميمتها، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ مرسلة إليكم من سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينال باتو  
السفير  
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام  
من السيد عثمان إرتوغ

أتشرف بأن أرفق طيا نسخة من رسالة غنية عن البيان مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، موجهة إليكم من سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

(توقيع) عثمان إرتوغ

ممثل

الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

### ضميمة

#### رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من السيد رؤوف دنكتاش

إلحاقاً بتقريركم المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/380) أود أن أشاطركم بعض وجهات نظري وتقييمي فيما يتعلق بآخر التطورات في محادثات الجوار التي ترمي إلى بناء الثقة بين الجانبين في قبرص.

وقبل أن أقدم لكم وجهات نظري وتقييمي، أود أن أعيد تأكيد أننا ندعم دعماً كاملاً مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها ولتلتزم بإخلاص بأن نتعاون معكم ومع ممثليكم في الجهود التي تبذلونها للسعي إلى التوصل إلى تسوية في قبرص تتطلب مشاركة الطائفتين على قدم المساواة ويجب أن يقررها ويقبلها الجانبان (انظر S/21393).

ومنذ البداية، ظل الجانب القبرصي التركي يعزز الرأي القائل بأن أزمة الثقة الحادة بين الجانبين هي السبب الرئيسي لعدم إحراز تقدم في الجهود التي تبذلونها من أجل تحقيق تسوية شاملة عادلة وواقعية وعملية. وكما ذكرت من قبل، فإنني أعتقد أن الجانب القبرصي التركي يشاطركم الرأي ويدعم تحليلكم الدقيق الذي انعكس في تقريركم المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24830، الفقرة ٦٣) كما يلي:

"ويبدو من الاجتماعات المشتركة الأخيرة أن ثمة أزمة ثقة حادة بين الجانبين. ومن الصعب توقع أن تتكامل هذه المحادثات بالنجاح ما دام الحال على هذا النحو."

واستناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، قدمت مجموعة تدابير بناء الثقة على أساس أن احتمالات إحراز تقدم ستتحسن كثيراً إذا اعتمد كل جانب عدداً من تدابير بناء الثقة وتمت تهيئة جو جديد من الثقة لتعزيز هدف التوصل إلى تسوية عامة مقبولة للجانبين.

وكان الافتراض الأساسي في هذه المبادرة الجديدة هو أن تقديم فوائد حقيقية وملموسة وكبيرة ومتناسبة ومتوازنة سيسهم في تهيئة جو جديد من الثقة بين الجانبين. وبوضع هذا نصب الأعين، تلخص مجموعة تدابير بناء الثقة التي وضعتها، الفوائد التي ستكتسبها الطائفتان وذلك على النحو التالي:

"بالنسبة لجانب القبارصة الأتراك ستعني، عمليا، إزالة العقوبات الاقتصادية التي كانت وزرا ثقيلًا على هذه الطائفة، لا سيما فيما يتعلق بالسفر إلى الخارج والتجارة مع الخارج وتنمية صناعة سياحية ذات أهمية. وبالنسبة لجانب القبارصة اليونانيين، فإنها سوف تفتح الطريق لملاك الممتلكات في منطقة فاروشا المسورة لإعادة المطالبة بحيازة ممتلكاتهم والبدء في استعمالها من جديد" (S/26026، الفقرة ٤٧).

وتتألف هذه المجموعة من ١٤ تدبيرا محددا.

ويجدر ذكر، أنه خلال المرحلة التحضيرية في نيقوسيا أثناء الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٣ وبعد ذلك في الاجتماعات المشتركة التي عقدت في نيويورك برعايتكم، اقترح الجانب القبرصي التركي، رفع الحظر المفروض حاليا على الجانب القبرصي التركي في مقابل تسليم منطقة فاروشا المسورة لإدارة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أصررنا على وجه التحديد على ضرورة أن يرفع، على سبيل الأولوية، الحظر المفروض على مطار إرسان والموانئ البحرية في قبرص الشمالية.

وعلى الرغم من الموقف الوارد أعلاه، ومن أجل المساهمة في التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة تدابير بناء الثقة، أبدينا نيتنا الحسنة بعدم الإصرار على الرفع الكامل للحظر المفروض على مطارنا وموانئنا وبالموافقة فقط على تخفيف العقوبات الاقتصادية التي تعترض سفر القبارصة الأتراك وتجارتهم وسياحتهم عن طريق إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي تحت إدارة الأمم المتحدة. وقد اعتمدنا في ذلك على التأكيد الذي قدمته الأمم المتحدة لنا بأن الفوائد التي ستعود على الجانب القبرصي التركي من إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي تحت إدارة الأمم المتحدة ستماثل الفوائد التي ستكتسب إذا رفع الحظر على مطار إرسان. وفيما بعد، تم تسجيل هذا التأكيد في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ وذلك على النحو التالي:

"... ومرة أخرى، فإن الترتيبات المقترحة تمت تعديلها، بالاتفاق مع السيد كليريدس، ... (ب) أن يتم التغلب على العقوبات الاقتصادية القائمة وأن يكفل للجانب القبرصي التركي في مطار نيقوسيا الدولي نفس الفوائد التي يرغب في التمتع بها في مطار إرسان وذلك بإيراد حكم يقضي بفتح مطار نيقوسيا الدولي أمام خطوط الطيران المسجلة التركية" (S/26026، الفقرة ٢٦).

وقد نشأ هذا التأكيد من الهدف الأساسي والفائدة الأساسية المتمثلين فيما يلي:

"إن الأمم المتحدة ستحاول جاهدة، مع ذلك، التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة شاملة يكون أثرها العملي هو إزالة معظم العقوبات التجارية التي يواجهها الجانب القبرصي التركي" (المرجع نفسه، الفقرة ١٣).

وقد لفت انتباه المجتمع العالمي إلى أحكام مجموعة تدابير بناء الثقة بموجب الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ والمرفق الأول من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣. وإنني لعلّى ثقة من أنكم تشاطرونى اعتقادي أن الاعتبارات الموجهة لمجموعة تدابير بناء الثقة تتسم بأهمية تماثل على الأقل محتويات المجموعة نفسها. وفيما يلي الاعتبارات الموجهة الرئيسية، التي أخذها الجانب القبرصي التركي في الحسبان لدى صياغته آراءه ومفاهيمه وموقفه فيما يتعلق بمجموعة تدابير بناء الثقة والتي ترد في مختلف تقاريركم ورسائلكم:

(أ) نظرا للغرض من تدابير بناء الثقة، ينبغي ألا يسعى أي من الجانبين إلى الحصول على ميزة سياسية أو يتطلب أن يقدم الجانب الآخر تنازلات سياسية (المرجع نفسه، الفقرة ١٣ والاتفاق المعنون "ترتيبات لوضع طرائق تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة" بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/1994/262)، المرفق الثاني)؛

(ب) ويتعين أن تكون الفوائد التي ستعود على كل من الجانبين كبيرة من الناحية العملية، إلا أنه ينبغي ألا يطلب إلى أي من الجانبين اتخاذ تدابير تستلزم، بشكل مباشر أو غير مباشر، تغيير موقفه بشأن المركز السياسي للجانب الآخر (S/26026، الفقرة ١٣)؛

(ج) سيكون لإعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي بالطريقة المحددة أعلاه (أي بالطريقة الواردة في الفقرة ٤٣ من تقريرى المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣) تأثير عميق على الحالة الاقتصادية لطائفة القبارصة الأتراك. فهو سيوفر صلة مباشرة بالاقتصادات والبلدان الأخرى. وستتمكن طائفة القبارصة الأتراك من تصدير المنتجات والمحاصيل مباشرة إلى الأسواق الخارجية والاستيراد بالطريقة ذاتها. وعلاوة على ذلك، فإن الطريق سيكون مفتوحا أمامها لاجتذاب تدفقات مباشرة ضخمة من السائحين الأجانب إلى الجزء الشمالي من الجزيرة. وسيتمكن القبارصة الأتراك من السفر إلى الخارج، دون عائق، مباشرة من نيقوسيا (المرجع نفسه، الفقرة ٤٤)؛

(د) سيتم التقيد، بنية صادقة، بمضمون مجموعة التدابير الخاصة بمنطقة فاروشا المسورة ومطار نيقوسيا الدولي، بصيغتها الواردة في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ من تقريركم (رسالتاكم المؤرختان ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/1994/262)، المرفق الأول) و ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ والاتفاق المعنون "ترتيبات لوضع طرائق تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة" بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤)؛

(هـ) هناك مجال فسيح يسمح للزعيمين بالاتفاق على جدول زمني لتنفيذ المجموعة يعود على كلا الجانبين بفوائد حقيقية وملموسة في كل مرحلة (S/1994/262، الفقرة ٢٧)؛

(و) سيتعين الاتفاق بشأن ترتيبات لتمكين القبارصة الأتراك من السفر إلى خارج البلد دون عراقيل، من نيقوسيا مباشرة. ويمثل هذا إحدى المزايا الأساسية لمجموعة التدابير بالنسبة للطائفة القبرصية التركية، كما أنه من الصعب التفكير في أي اتفاق لتنفيذ مجموعة التدابير إذا لم توجد ترتيبات متفق عليها في هذا الشأن (S/1994/262، الفقرة ٣١)؛

(ز) النداء الذي وجهتموه إلى الزعيمين بأن يقبلا، من حيث المبدأ، مجموعة تدابير بناء الثقة بصيغتها الواردة في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ على أساس فهم أن أحكامها ستنفذ بالكامل (انظر S/1994/262، المرفق الأول)؛

(ح) أن الفوائد التي سيجنيها الطرف القبرصي التركي ستكون أكبر نسبياً، وذلك بسبب الحجم الكبير نسبياً لاقتصاده والأثر المترتب على تلك التدابير من تخفيف للعراقيل الخطيرة التي يواجهها حالياً الاقتصاد القبرصي التركي (انظر المرجع نفسه).

وتم على النحو الواجب تقديم تقرير عن التقدم الذي أحرز أثناء الاجتماعات المشتركة المعقودة في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٣، وترد بوصفها مجموعة تدابير بناء الثقة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي ختام الاجتماعات المشتركة المعقودة في نيويورك، يبدو أنكم كنتم مقتنعين بأن زعيم القبارصة اليونانيين قد قبل مجموعة تدابير بناء الثقة. وقد انعكس هذا في تقاريركم على النحو التالي:

"... وقد كشفت المناقشات التي دارت من ٢٤ أيار/مايو حتى ١ حزيران/يونيه، عن أن الجانب القبرصي اليوناني كان موافقاً على الترتيبات المقترحة بالنسبة لفاروشا ومطار نيقوسيا الدولي" (S/26026، الفقرة ١٩).

"... اتفق على أن يفتح مطار نيقوسيا الدولي أمام خطوط الطيران الأجنبية، وأن خطوط الطيران المسجلة في جمهورية تركيا سوف تتمتع بالحقوق نفسها" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣).

"... أكد السيد كليريدس مجدداً استحسان الجانب القبرصي اليوناني للترتيبات المقترحة بشأن فاروشا ومطار نيقوسيا الدولي" (S/26438، الفقرة ٩).

وقد قيمت رسالتكم المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والتي طلبتم فيها من زعمي الطائفتين أن يقبلا من حيث المبدأ مجموعة تدابير بناء الثقة بصيغتها الواردة في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ على أساس (أ) المفاهيم والاعتبارات والمبادئ الموجهة التي أعربتم

عنها بشأن مجموعة التدابير؛ (ب) وتقارير فريق الخبراء الدولي الذي أوفدتموه الى قبرص؛ (ج) والبيان الذي ذكرتم فيه أن السيد ج. كليريديس قد قبل مجموعة التدابير. وبقيامي بذلك، فقد اتخذت كضمان ملموس فهمكم أن أحكام مجموعة التدابير ستنفذ تنفيذا تاما. وبناء على ذلك، أحطتكم علما بموجب رسالتي المؤرختين ٢٠ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بأن الجانب القبرصي التركي قد قبل، من حيث المبدأ، مجموعة التدابير الواردة في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وكما تدركون تمام الإدراك، فقد اتخذنا مواقف ثابتة منذ أجل طويل بشأن بعض الأحكام المحددة في مجموعة تدابير بناء الثقة. والموقف الرئيسي منها هو موقفنا بشأن المنطقة الواقعة شمال شارع ديمقراطياس في منطقة فاروشا المسورة، التي احتفظنا بها على الدوام منذ عام ١٩٧٨. ومع ذلك، ومع مراعاة ما أبدىتموه أنتم بصفة خاصة من بيانات وتشجيع ومعكم ممثلوكم وأطراف ثالثة بأنه لا مجال للإضافة الى محتويات مجموعة التدابير أو الانتقاص منها وبضرورة قبول محتويات مجموعة التدابير بالكامل، قررت أن أبدي أقصى قدر من المرونة. ومن أجل الحصول على الدعم السياسي اللازم لمجموعة تدابير بناء الثقة في البرلمان، أكدت بصورة خاصة البيانات التي أصدرتها سلطات الأمم المتحدة ومفادها أنه لن تجري أي إضافات الى مجموعة التدابير أو الانتقاص منها. وشرحت لشعبي، على أساس تقاريركم، سبب عدم إدراج الرحلات المباشرة الى مطار إرسان ومنه في مجموعة التدابير وكيف أن الفوائد التي يود الجانب القبرصي التركي الحصول عليها في مطار إرسان سيجري الحصول عليها في مطار نيقوسيا الدولي. ومع مراعاة بيانات سلطات الأمم المتحدة وتقارير فريق الخبراء الدولي، وعدت شعبي بأنه ستكون هناك محطات طرفية ملحقة خاصة في مطار نيقوسيا الدولي ستجرى فيها الإجراءات الرسمية المتعلقة بالجمارك والهجرة. وفضلا عن ذلك، أوضحت مفهوم التمتع بفوائد متساوية في كل مرحلة من مراحل تنفيذ أحكام مجموعة التدابير.

وفي رسالتكم المؤرخة ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، حثتتنا على احترام أربعة اعتبارات أساسية. وأحد هذه الاعتبارات هو، كما ذكرت أعلاه، "ضرورة الالتزام بدقة بمضمون مجموعة التدابير المبينة في تقرير المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣". ومع مراعاة الاعتبارات الأساسية المذكورة أعلاه، شجعتنا، في رسالتكم، على متابعة المناقشات المكثفة في نيقوسيا مع ممثليكم، ابتداء من منتصف شباط/فبراير، لوضع تفاصيل اتفاق بشأن عدد محدود من المسائل الرئيسية المتصلة بطرائق تنفيذ مجموعة التدابير. وأود مرة أخرى أن أكرر هنا أنني قد تقيدت بدقة، في جميع الاتصالات التي أجريتها مع ممثليكم، بجميع الاعتبارات الأساسية التي طلبتم منا احترامها. وعلاوة على هذا، أدرج بالفعل في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ الاعتبار الأساسي بشأن التقيد بدقة بمضمون مجموعة تدابير منطقة فاروشا المسورة ومطار نيقوسيا الدولي كما ترد في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ (S/1994/262، المرفق الثاني).

وقد أيد مجلس الأمن مجموعة تدابير بناء الثقة كما ترد في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ والمرفق الأول من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وأعرب عن التأييد لجهودكم الرامية إلى التوصل إلى اتفاق. وقد أبدى مجلس الأمن، في رسالتيه المؤرختين ٧ تموز/يوليه (S/26050) و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26475) تأييده لمجموعة التدابير. وفضلا عن ذلك، أعلن مجلس الأمن صراحة، بموجب قراره ٨٨٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٩٠٢ (١٩٩٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٤، تأييده لمجموعة التدابير الواردة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣. وقد أعرب مجلس الأمن، في قراره ٩٠٢ (١٩٩٤)، عن سروره لقبول الجانبين مجموعة التدابير المذكورة من حيث المبدأ.

وفي تقريركم المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، ذكرتم أن ممثليكم "... يمكنهما الآن أن يتقدما، بخصوص كل من المسائل الرئيسية في جدول الأعمال المتفق عليه، بأراء من المفروض أن تمكن الزعيمين من التوصل إلى نقاط تفاهم مشتركة بشأن تنفيذ مجموعة التدابير" (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). وقد رحب مجلس الأمن بهذا الاجراء في الفقرة ٣ من قراره ٩٠٢ (١٩٩٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٤.

وفي أثناء "محادثات الجوار" في قبرص، اقترح ممثلوكم في ٩ و ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ على الجانبين بعض الآراء فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال التي وصفت بأنها "سرية للغاية" والتي وضعت تحت عنوان "مشروع آراء لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة". وفي فهمنا أن هذه الآراء ستساعد الزعيمين على التوصل إلى مشروع اتفاق يتفق عليه الجانبان. وقد تأكد هذا الفهم في تقريركم المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ حيث ذكرتم أن ذلك "... يجعل من الممكن بالنسبة لممثلي، أن يقدموا، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ شباط/فبراير، أفكارا بشأن كل من المسائل السبع بغية مساعدة الزعيمين على التوصل بسرعة إلى اتفاق رسمي بشأن مجموعة التدابير" (الفقرة ١٦).

وقد أثبتنا أنه توجد في الأفكار التي قدمت إلينا حالات خروج أساسية عن بعض المسائل الأساسية الواردة في مجموعة تدابير بناء الثقة كما ترد في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ والتي قبلناها من حيث المبدأ. وقد لفتنا انتباه ممثليكم إلى هذا التطور الحاسم. وبناء على ذلك طلبنا من ممثليكم متابعة اتصالاتهم مع الجانبين من أجل كفالة اتفاق مضمون "الأفكار" مع نص وروح مجموعة تدابير بناء الثقة، كما ترد في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، ومع الاعتبارات التي شكلت أساس مجموعة التدابير هذه. وكان الرد الذي قدم لي يفيد بأن الأفكار كما ترد في "الورقة الغفل" المؤرخة ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، لا يمكن تغييرها وإن لم نقبل تلك الأفكار فسيقدم تقرير عن المسألة إلى مجلس الأمن! وبناء على ذلك علمت أن الأفكار السرية للغاية التي عرضها ممثلوكم علينا، بغية مساعدتنا، كما هو مفترض، على التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن مجموعة التدابير، كانت في الواقع مشروع اتفاقات وليست "ورقات غفل" مقدمة كي ننظر فيها.



إن الجانب القبرصي التركي يرغب باخلاص في تنفيذ التدابير التي ستسهم في بناء الثقة المتبادلة بين الجانبين في قبرص ويتوق الى مواصلة المساهمة مساهمة بناءة في جميع الجهود التي ترمي الى تحقيق هذا الهدف.

وأنا أقدر تماما أن الهدف من العمل الذي شرعنا فيه مع ممثليكم في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ هو تعيين طرائق لتنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة كما ترد في تقريركم المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٣. وأقدر أيضا أن أي نص يهدف الى تفصيل طرائق التنفيذ يتعين أن يكون أشمل بالمقارنة مع نص تدابير بناء الثقة الوارد في تقريركم. بيد أنني على ثقة من أنكم ستتفقون معي على ضرورة أن يتضمن أي نص من هذا القبيل جميع العناصر الأساسية الواردة في الفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ وأن يمثل في الوقت نفسه للاعتبارات التي قامت مجموعة التدابير على أساسها.

إن النقاط التي ذكرتم في تقريركم المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/1994/380) أنني أعترض عليها، هي في الواقع إما تتصل بعناصر تختلف عن العناصر الواردة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ وإما أنها نقاط لا تمثل للاعتبارات التي تقوم مجموعة التدابير على أساسها. وهناك أربع نقاط رئيسية من هذا القبيل وسأقدم أدناه وجهات نظرنا بشأن كل منها:

#### ١ - الجدول الزمني لتنفيذ مجموعة تدابير فاروشا/مطار نيقوسيا الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتوقيت الفوائد التي ستعود على الجانب القبرصي التركي

إن الفوائد المتوازنة التي ستعود على الجانبين، كما تقرر بموجب مجموعة تدابير بناء الثقة، تنشأ عن مصدرين هما: منطقة فاروشا المسورة ومطار نيقوسيا الدولي. وهناك صلة وثيقة تربط بين هذين المصدرين من الفوائد ولهذا السبب كثيرا ما يشار الى مجموعة تدابير بناء الثقة بوصفها "مجموعة فاروشا ومطار نيقوسيا الدولي". وقد أكدت هذه النقطة في تقاريركم المختلفة، حيث يشار الى أن الفوائد الملموسة التي ستعود على الجانب القبرصي اليوناني مستمدة من فاروشا وأن الفوائد الملموسة العائدة على القبارصة الأتراك مستمدة في الغالب من مطار نيقوسيا الدولي. وتركز الفقرتان ٤٤ و ٤٧ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، الذي أشرت اليه أعلاه، على هذه النقطة على وجه التحديد.

وتشيرون عن حق في الفقرة ٢٧ من تقريركم المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ الى "... أن هناك مجالا فسيحا يسمح للزعميين بالاتفاق على جدول زمني لتنفيذ المجموعة يعود على كلا الجانبين بفوائد حقيقية ومللموسة في كل مرحلة".

إلا أن الجدول الزمني المتوخى في أفكار تنفيذ مجموعة التدابير لا يتيح تحقيق المبدأ التوجيهي المذكور أعلاه. ومع مراعاة الصلة التي تربط بين فاروشا ومطار نيقوسيا الدولي، فلن يحقق الجدول الزمني المقترح الفوائد المادية والنفسية الحاسمة التي ستعود على الجانب القبرصي التركي من جراء إعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي، في الوقت الذي ستكون قد فتحت فيه المنطقة الكبيرة الواقعة جنوب شارع ديمقراطياس من منطقة فاروشا المسورة لإعادة توطين القبارصة اليونانيين فيها، مما ييسر تحقيق الفوائد المادية والنفسية الحاسمة عن طريق إعادة المطالبة بحيازة الممتلكات. وكما تدركون، يقدر خبراء الأمم المتحدة أن تشغيل مطار نيقوسيا الدولي سيستغرق ما بين ١٢ و ١٨ شهرا كحد أدنى.

وكما ذكرت أعلاه، أكدتم في تقريركم المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/262، الفقرة ٣١)، أن ترتيبات تمكين القبارصة الأتراك من السفر الى خارج البلد دون عراقيل ومن مطار نيقوسيا الدولي مباشرة يمثل إحدى المزايا الأساسية لمجموعة التدابير، وقد عرضت هذه المسألة على شعبي على هذا النحو. وإلى جانب انتهاك مبدأكم التوجيهي المتعلق بالتزامن المشار إليه أعلاه، أعتقد مخلصا أنكم ستقدرون أنه لن يتسنى لي من الناحية السياسية أن أجد الحجج المقنعة كي أخبر شعبي بأننا لن يتسنى لنا الاستفادة من مطار نيقوسيا الدولي إلا بعد ١٠ أشهر على الأقل من نقل منطقة فاروشا المسورة الى إدارة الأمم المتحدة وبعد ٨ أشهر على الأقل من فتح الجزء الأكبر من منطقة فاروشا المسورة الواقع جنوب شارع ديمقراطياس لإعادة توطين القبارصة اليونانيين فيه.

وأناشدكم مساعدتنا في كفالة تعزيز الاعتبار التوجيهي المقدم منكم والذي مؤداه "أن مجموعة التدابير ستعود على كلا الجانبين بفوائد حقيقية وملموسة في كل مرحلة" (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧).

#### ٢ - الترتيبات المتعلقة بحقوق المرور بمطار نيقوسيا الدولي

لقد طلبتم منا أن نقبل من حيث المبدأ الحكم التالي من مجموعة تدابير بناء الثقة كما ورد في الفقرة ٤٣ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، والذي أفدتم بأن السيد ج. كليريدس قد قبله في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٣ ونصه كما يلي:

"ستقتصر حقوق المرور في المطار على الخطوط الجوية الأجنبية التي تتمتع بحقوق المرور في قبرص. وستتمتع بهذه الحقوق الخطوط الجوية المسجلة في جمهورية تركيا".

وفي الفقرة ٢٣ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ أكدتم أن السيد ج. كليريدس قد قبل هذا الحكم. وعلى الرغم من ذلك، فقد عدل الحكم المذكور بناء على طلب السيد ج. كليريدس بدون موافقتنا، في الأفكار التي قدمها إلينا ممثلاك في ٩ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤.

وعلى الرغم من أن النص الأصلي لهذا الحكم لم يستهدف عن قصد استخدام مطار نيقوسيا الدولي من جانب "الخطوط الجوية القبرصية"، فقد عدلت الصيغة الحالية للأفكار، بحذف لفظة "الأجنبية" لتتيح لشركة الطيران الوطنية القبرصية اليونانية (الخطوط الجوية القبرصية) إمكانية استخدام مطار نيقوسيا الدولي. ونحن لا نقبل، ولا يمكننا أن نقبل، هذا التعديل الذي تم من جانب واحد. وليس اعتراضنا صادرا عن مجرد رد فعل انفعالي. فهذا التغيير يخل بالموازن الداخلية الحساسة في مجموعة تدابير بناء الثقة ويتنافى مع الفلسفة والاعتبارات والأهداف الأساسية لكامل العملية.

وكما تعلمون، فإن مطار نيقوسيا الدولي يجري إعادة فتحه تحت إدارة الأمم المتحدة بوصف ذلك "فائدة رئيسية" لتمكين القبارصة الأتراك من السفر الى الخارج مباشرة بدون عائق حيث أنه لا يمكنهم استخدام إرسان في الرحلات الدولية المباشرة حتى الآن. غير أن القيد ذاته لا ينطبق على مطار لارناكا القبرصي التركي. وعلى هذا النحو، لا يعتبر استخدام القبارصة الأتراك لمطار نيقوسيا الدولي جزءا من الفوائد المتوخاة في إطار الفلسفة والأهداف الأساسية لعملية تدابير بناء الثقة. ولأسباب واعتبارات سياسية أدخل السيد ج. كليريدس تغييرات على هذا الحكم من مجموعة التدابير، الذي كان قد قبله من قبل. وهذا النوع من النهج لا يتفق مع الاعتبارات التوجيهية لمجموعة تدابير بناء الثقة. ومن الناحية الأخرى، فإن الخطوط الجوية القبرصية بوصفها "شركة طيران وطنية" ستستغل المركز الدولي للإدارة القبرصية اليونانية وهو مركز ممتاز وإن لم يكن له ما يبرره، وسيكون بوسعها استخدام مطار نيقوسيا الدولي وفقا لشروط أكثر مواتاة بالمقارنة بشركة "الخطوط الجوية التركية القبرصية" المسجلة لدى الجمهورية التركية. وهكذا فإن هذا التغيير يرمي، خلسة، تحت ستار رفع العقوبات الاقتصادية عن كاهل الطائفة القبرصية التركية الى أن بسط ولاية الإدارة القبرصية اليونانية على مطار نيقوسيا الدولي الذي تسيطر عليه الآن الأمم المتحدة (والذي ستديره الأمم المتحدة إذا ما نفذت مجموعة تدابير بناء الثقة). وستدركون أن مثل هذا التغيير لا يتفق مع مضمون مجموعة تدابير بناء الثقة التي قبلها كلا الجانبان من حيث المبدأ، كما لا يتفق مع الاعتبارات والأهداف الأساسية لهذه المجموعة.

وفضلا عن ذلك، فإنه ليست هناك قيود في الأحكام المتضمنة في مجموعة تدابير بناء الثقة المبينة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ على عدد الخطوط الجوية المسجلة في تركيا التي سيمكنها استخدام مطار نيقوسيا الدولي. وإن ما يسعى إليه في الأفكار المقدمة من الأمم المتحدة بأن يقتصر عدد الخطوط الجوية المسجلة في تركيا والتي تتمتع بحقوق المرور بمطار نيقوسيا الدولي على "عدد متفق عليه" هو بمثابة تخفيض جوهري للفوائد المرجو أن تعود على الطائفة القبرصية التركية في مجموعة التدابير.

وثمة تغيير آخر أدخل على الأفكار، يرقى الى أن يكون تقليصا آخر للفوائد المتفق عليها لنا، وهو أنه "سيكون لمدير المطار التابع لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة سلطة التفاوض على حقوق المرور لشركة

خطوط قبرصية تركية بين مطار نيقوسيا الدولي والوجهات الخارجية". وهذا الحكم يتعارض مع الفقرتين ٢٦ و ٤٤ من تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، حيث لا يوجد قيد على الخطوط الجوية المسجلة في تركيا والتي ستطير مباشرة الى وجهات خارجية.

والتعديلات المذكورة أعلاه المدخلة على مجموعة تدابير بناء الثقة تشكل بوضوح تخفيضاً في "الفوائد الرئيسية" المقررة بالتحديد في مجموعة تدابير بناء الثقة للجانب القبرصي التركي.

### ٣ - تحصيل الأمم المتحدة لرسوم الجمارك في فاروشا ومطار نيقوسيا الدولي

إن إدراج تحصيل الرسوم الجمركية ضمن ولاية المديرين التابعين للأمم المتحدة في فاروشا ومطار نيقوسيا الدولي هي إضافة مفاجئة أدخلت على مجموعة تدابير بناء الثقة، يترتب عليها آثار سياسية واقتصادية بالنسبة للطائفة القبرصية التركية. فتولي كل من الجانبين الاضطلاع بالإجراءات الجمركية أمر تم التأكيد عليه في تقارير فريق الخبراء الدولي، وبموجبه يكون للجانبين محطات ساتلية في مدخل كل منهما الى مطار نيقوسيا الدولي، حيث سيضطلع بإجراءات الهجرة والإجراءات الجمركية اللازمة (تقرير منظمة الطيران المدني الدولي المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الموجز التنفيذي، الفقرة ٣ والفقرات ٤ - ١ و ٢ - ٤ - ٣ - ٤ و ٥ - ٢).

### ٤ - الترتيبات المتعلقة بالتنقل بين المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة ومنطقة فاروشا المسورة

لقد تضمن تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ الحكم التالي بشأن التنقل بين المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة ومنطقة فاروشا المسورة (الفقرة ٣٨، البند الرابع):

"يكون باستطاعة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك دخول المنطقة بحرية وبغير أي  
شكليات رسمية".

إن الجانب القبرصي التركي على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة للامتثال لهذا الحكم وكفالة أن يتم التنقل بين المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة ومنطقة فاروشا المسورة بحرية وبدون أي شكليات رسمية. وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، وإظهاراً لحسن نية الجانب القبرصي التركي، قدمنا لممثليكم في قبرص نقاطاً للمباحثات تتضمن مجعلاً عن التنقل بحرية وبأمان وبدون عوائق بين منطقة فاروشا المسورة

والمنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة (انظر الملحق). بل اشتمل هذا المجمل على إسناد صفة المراقبة الى الأمم المتحدة، وذلك تحسن بناء لم يكن متوخى في مجموعة تدابير بناء الثقة بصيغتها الواردة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣.

وفي الأفكار المقدمة إلينا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤، توخى ممثلوكم الاضطلاع بـ "إجراءات إجلاء للأفراد" إلزامية في المنطقة التابعة للجانب القبرصي التركي والواقعة بين الحد الجنوبي لمنطقة فاروشا المسورة والمنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة. وهذا المفهوم والترتيب غير متضمنين في مجموعة تدابير بناء الثقة التي طلبتم منا قبولها من حيث المبدأ. فهذا الترتيب من شأنه أن يؤدي الى إخراج أرض قبرصية تركية تماثل في حجمها منطقة فاروشا المسورة ذاتها من نطاق السيطرة والاستخدام الفعليين للجانب القبرصي التركي اضافة الى المنطقة المسورة. وهذا أمر لا يمكننا قبوله.

وبالإضافة إلى الانحرافات الأربعة المذكورة أعلاه عن مجموعة تدابير بناء الثقة، كما تعلمون الآن بلا شك، فإن الخريطة التي أعطاها لنا في نيقوسيا نائب ممثلكم الخاص، السيد غ. فايسيل، في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ فيما يخص منطقة فاروشا المسورة تختلف عن خريطة الأمم المتحدة الأخيرة المقدمة إلينا في ١١ آذار/مارس ١٩٩٤ وبخاصة بالنسبة للحد الجنوبي الشرقي من هذه الخريطة الأخيرة، حيث تختلف اختلافا كبيرا عن منطقة فاروشا الفعلية المغلقة والمسورة التي هي موضوع مجموعة تدابير بناء الثقة. وكل هذه الانحرافات والإضافات تجعل من الصعب عليّ للغاية أن أقتنع وأقنع شعب وبرلمان بلدي بأننا نتحدث عن مجموعة التدابير التي قبلتها في رسالتي المؤرختين ٢٠ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وإنني على ثقة من أنكم تقدرون دواعي القلق المشروعة التي أجملتها أعلاه وضرورة التقيد بدقة بمضمون مجموعة تدابير بناء الثقة واعتباراتها التوجيهية. عندئذ فقط نكون قد أوفينا بما وعدنا به شعبنا على أساس مجموعة تدابير بناء الثقة التي وردت بتقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ والتي قبلناها من حيث المبدأ بعد مناقشات عامة مطولة داخل طائفتنا وبرلماننا.

وبالروح التي ذكرتها أعلاه أرحب بمناشدتكم كلا الجانبين والأطراف الأخرى التي وردت في تقريركم المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أن تواصل الاتصالات الرفيعة المستوى سعيا للتوصل إلى اتفاق.

وأود أن أكرر تأكيد تصميم الجانب القبرصي التركي على التقيد بدقة بمجموعة تدابير بناء الثقة بصيغتها الواردة في تقريركم المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣، وعلى مواصلة التعاون على نحو إيجابي وبناء مع ممثليكم بهدف التوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين.

وإنني أتوقع أن يتم في هذه المرحلة من محادثات الجوار تصحيح الاختلال الذي طرأ على ميزان "القوائد والمخاطر" وليس للجانب القبرصي التركي يد فيه، وأن يتقيد الجانبان بدقة بمضمون مجموعة تدابير بناء الثقة التي وافق عليها الجانبان من حيث المبدأ وبالمبادئ التوجيهية التي وضعت على أساسها.

وإنني على ثقة من أنكم ستولون الاعتبار الواجب للحقائق والاعتبارات التي وجهت عنايتكم الكريمة إليها، ولما أناشدكم أن تقوموا به في هذه الرسالة.

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش  
الرئيس

## الملحق

### نقاط المباحثات المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤

ينص البند ٤ من الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ (S/26026) على أن "يكون باستطاعة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك دخول منطقة فاروشا المسورة بحرية وبغير أية شكليات رسمية". وفي المناقشات التي أفضت إلى تحديد المسائل الرئيسية بصدد تنفيذ مجموعة تدابير بناء الثقة، أظهر الجانب القبرصي التركي حسن نيته بأن وافق على إدراج العبارة الإضافية "السفر المأمون من وإلى المنطقة المسورة" في المسألة الرئيسية الأولى (١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤). وعلى الرغم من هذه الأحكام المحددة تتجاوز الورقتان الغفل للأمم المتحدة المؤرختان ٩ و ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ بارامترات مجموعة تدابير بناء الثقة وتضيفان بعدا جديدا يستهدف وضع منطقة خارجة تماما عن منطقة فاروشا المسورة (الطريق بين الحد الجنوبي لمنطقة فاروشا المسورة والمنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة) تحت حماية الأمم المتحدة.

إن وضع الممر الممتد بين الحد الجنوبي لمنطقة فاروشا المسورة والمنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة تحت حماية الأمم المتحدة سيتعارض في جوهره مع تأكيدات الأمين العام وممثليه المتكررة للجانب القبرصي التركي سواء في نيقوسيا أو في نيويورك.

وإن الجانب القبرصي التركي، إذ يضع في اعتباره مضمون مجموعة تدابير بناء الثقة والتأكيدات المتكررة من جانب الأمين العام وممثليه، ورغبة منه في أن يكون إيجابيا وبناء ومتعاوناً، قد اقترح ما يلي:

(أ) أن يتعهد الجانب القبرصي التركي بأن يؤمن استطاعة القبارصة اليونانيين الدخول إلى منطقة فاروشا المسورة والخروج منها بحرية وبدون أي شكليات رسمية وبطريقة آمنة وبدون عوائق؛

(ب) أن يوضع في نقطة الدخول إلى الطريق الحالي الممتد من المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة والمفضي إلى منطقة فاروشا المسورة أفراد من الشرطة المدنية القبرصية التركية لكفالة التنقل المأمون بغير عائق؛

(ج) ألا تطبق أية شكليات رسمية أيا كانت عند الدخول من نقطة الدخول (أو الخروج) المذكورة أو الخروج منها؛

(د) أن تكون للأمم المتحدة صفة المراقبة من موقع المراقبة التابع لها في المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة التي تجري عند نقطة الدخول (الخروج) القبرصية التركية؛

(هـ) أن يمكن أيضا موظفو الأمم المتحدة الذين يتنقلون بين الحد الجنوبي لمنطقة فاروشا المسورة والمنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة، من مراقبة التنقل بحرية وبأمان وبدون عوائق على طول الطريق المذكور؛

(و) أن يلتزم الجانب القبرصي التركي باتخاذ ما يكون ضروريا من التدابير المناسبة لزيادة تحسين الشعور بالأمن لدى القبارصة اليونانيين الذين يتنقلون من منطقة فاروشا المسورة وإليها.

ولما كان (أ) كلا الجانبين قد تعهد في "ترتيبات لوضع طرائق تنفيذ مجموعة بناء الثقة" (S/1994/262، المرفق الثاني)، بالتقيد بدقة بمضمون مجموعة بناء الثقة؛ و(ب) سيقدم المديرون التابعون للأمم المتحدة تقارير كل ستة أشهر عن تنفيذ اتفاق تدابير بناء الثقة إلى الأمين العام؛ و(ج) هناك توازن بين الفوائد والمخاطر في مجموعة التدابير التي أعدها الأمين العام تفصيلا، فإن الجانب القبرصي التركي على اقتناع من أن الترتيبات المذكورة أعلاه الرامية إلى إتاحة حرية التنقل بدون عائق للقبارصة اليونانيين إلى منطقة فاروشا المسورة ومنها، تتفق تماما مع نص وروح مجموعة تدابير بناء الثقة بصيغتها التي ضمنها الأمين العام تقريره المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى مجلس الأمن.

- - - - -